

مقتل 21 شخصاً بسبب التعذيب في تشرين الأول 2017

20 منهم على يد قوات النظام السوري

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

السبت 4 تشرين الثاني 2017

المحتوى:

أولاً: مقدمة.

ثانياً: ملخص تنفيذي.

ثالثاً: أبرز حوادث الموت بسبب التعذيب.

رابعاً: استنتاجات وتوصيات.

أولاً: مقدمة:

منذ عام 2011 حتى الآن مازال النظام السوري لا يعترف بعمليات الاعتقال، بل يتهم بها القاعدة والمجموعات الإرهابية كتنظيم داعش، كما أنه لا يعترف بحالات التعذيب ولا الموت بسبب التعذيب.

يقول فضل عبد الغني رئيس الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

”لابد من تطبيق مبدأ ”مسؤولية الحماية“ بعد فشل الدولة في حماية شعبها، وفشل الجهود الدبلوماسية والسلمية كافة حتى اللحظة، ومازالت جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب تُرتكب يومياً في سوريا، وبشكل رئيس من قبل أجهزة الدولة نفسها“.

شهدت مدينة الأستانة عاصمة كازاخستان على مدار يومين (3 - 4 أيار / 2017) الجولة الرابعة من المفاوضات بين ممثلين عن روسيا وتركيا وإيران كدولٍ راعيةٍ لاتفاق أنقرة لوقف إطلاق النار، واتفقت الدول الثلاث على إقامة أربع مناطق لخفض التصعيد على أن يدخل الاتفاق حيّز التنفيذ في 6 أيار / 2017، وعلى هامش قمة دول الاقتصاديات العشرين الكبرى في هامبورغ أعلن كل من الرئيسين الأمريكي والروسي التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في جنوب غرب سوريا، في محافظات درعا والقنيطرة والسويداء، يدخل الاتفاق حيّز التنفيذ عند الساعة 12:00 من يوم الأحد 9 تموز / 2017. نصّ اتفاق الجنوب السوري على السماح بدخول المساعدات الإنسانية، إضافة إلى وقف إطلاق النار بين الأطراف المتنازعة (قوات النظام السوري وحلفاؤه من جهة، وفصائل في المعارضة المسلحة من جهة ثانية).



ثم عُقدت في تموز وآب 2017 اتفاقيات محلية أخرى، كاتفاق الغوطة الشرقية بين فصائل في المعارضة المسلحة فيها من جهة، وأفراد من الجانب الروسي من جهة ثانية، واتفاق مُشابه مع فصائل في المعارضة في ريف حمص الشمالي، لكن هذه الاتفاقيات لم تُنشر نصوصها الرسمية على مواقع للحكومة الروسية، كما لم تنشرها فصائل المعارضة المسلحة، عدا فصيل فيلق الرحمن الذي نشر نصّ الاتفاق على موقعه الرسمي، ووردَ في نهايته توقيع لضامن روسي لكن دون ذكر الاسم الصريح، وفي ذلك خلل كبير، ويبدو أنّ ذلك يساعد الطرف الضامن الروسي في سهولة التخلص من أي التزامات أو تبعات قانونية أو سياسية لاحقة.

يوم السبت 22/ تموز/ 2017 أعلنت وزارة الدفاع الروسية عن توقيع اتفاق لخفض التّصعيد في الغوطة الشرقية في ختام المفاوضات بين أفراد عسكريين روس من جهة، وبين فصيل جيش الإسلام من جهة ثانية، في العاصمة المصرية القاهرة، على أن يدخل الاتفاق حيّز التنفيذ في الساعة 12:00 من اليوم ذاته. ويوم الأربعاء 16/ آب/ 2017 وقّع ممثل عن فيلق الرحمن وممثل عن الحكومة الروسية في مدينة جنيف اتفاقاً ينصُّ على انضمام فيلق الرحمن إلى منطقة خفض التّصعيد في الغوطة الشرقية، على أن يدخل هذا الاتفاق حيّز التنفيذ عند الساعة 21:00 من يوم الجمعة 18/ آب/ 2017.

الإثنين 31/ تموز/ 2017 وفي العاصمة المصرية القاهرة تمّ توقيع اتفاق لخفض التّصعيد في ريف حمص الشمالي وريف حماة الجنوبي بين فصائل في المعارضة المسلحة في المنطقة والنظام السوري ممثلاً بالحكومة الروسية كطرف ضامن على أن يدخل هذا الاتفاق حيّز التنفيذ عند الساعة 12:00 من يوم الخميس 3/ آب/ 2017.

شملت أهمُّ بنود الاتفاقيين الأخيرين وقف جميع الأعمال القتالية بين الأطراف المتنازعة في المناطق المذكورة - عدا المناطق التي يوجد فيها تنظيم داعش أو هيئة تحرير الشام - والسماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى تلك المناطق والإفراج عن المعتقلين - محلّ اهتمام كُلاً طَرَف -.

مع نهاية الجولة السادسة من المفاوضات في العاصمة الكازخية أستانة التي انعقدت على مدار يومين (14 - 15/ أيلول/ 2017) تمّ الإعلان عن تثبيت منطقة خفض التّصعيد في محافظة إدلب وما حولها مع الإقرار بنشر قوات عسكرية (روسية، تركية، إيرانية) لمراقبة الاتفاق، والسّماح بدخول المساعدات الإنسانية.



في 8 تشرين الأول/ 2017 وقّع كل من جيش الإسلام وأكتاف بيت المقدس وجيش الأبايل (فصائل في المعارضة المسلحة) وممثل وزارة الدفاع الروسية في العاصمة المصرية القاهرة على [اتفاق](#) ينصّ على ضمّ منطقة جنوب مدينة دمشق إلى مناطق خفض التّصعيد، على أن يدخل الاتفاق حيّز التنفيذ عند الساعة 12:00 من يوم 12/ تشرين الأول/ 2017، نصّ الاتفاق على وقف لإطلاق النار في المنطقة مع ضمان عدم تهجير سكانها إضافة إلى السماح بدخول المساعدات الإنسانية إليها.

تلا وزير الخارجية الكازخية في الجلسة الختامية للجولة السابعة لمفاوضات أستانة التي انعقدت في 30 - 31 تشرين الأول/ 2017 البيان الختامي للدول الضامنة (روسيا، وتركيا، وإيران) الذي تضمّن دعوة تلك الدول أطراف النزاع في سوريا إلى ضرورة اتّخاذ إجراءات لدعم الثقة فيما بينها، بما فيها الإفراج عن المعتقلين والمختفين قسراً، وتسليم جثامين القتلى إضافة إلى ضمان دخول المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة.

لكن على الرغم من اتفاق أنقرة لوقف إطلاق النار وما تبعه من اتفاقات لخفض التّصعيد فإن الخروقات لم تتوقف، وبشكل رئيس من قبل النظام السوري، الذي يبدو أنه المتضرر الأكبر من استمرار وقف إطلاق النار، وخاصة جرائم القتل خارج نطاق القانون، والأفطع من ذلك عمليات الموت بسبب التعذيب، التي لم تتوقف أو تتأثر حصيلة ضحاياها بتلك الاتفاقات، وهذا يؤكد وبقوة أن هناك وفقاً لإطلاق النار فوق الطاولة نوعاً ما، أما الجرائم التي لا يُمكن للمجتمع الدولي -تحديداً للجهات الضامنة لتلك الاتفاقات- أن يلحظها فهي مازالت مستمرة لم يتغير فيها شيء.

يتوجب على الضامن الروسي الالتزام بالاتفاقات المبرمة والضغط جدياً على حليفيه النظامين السوري والإيراني لوقف جميع أشكال القتل والقصف والتعذيب حتى الموت داخل مراكز الاحتجاز، والبدء بالإفراج عن المعتقلين وهو الملف الذي لم يطرأ عليه أي تحسّن ملموس.

منهجية:

في ظلّ عدم اعتراف النظام السوري بحالات التعذيب ولا الموت بسبب التعذيب تحصل الشبكة السورية لحقوق الإنسان على المعلومات إما من معتقلين سابقين أو من الأهالي، ومعظم الأهالي يحصلون على المعلومات عن أقربائهم المحتجزين عبر دفع رشوة إلى المسؤولين الحكوميين.

ونحن في الشبكة السورية لحقوق الإنسان نُشير إلى روايات الأهالي التي تردنا، ونذكر دائماً أن السلطات السورية لا تقوم في كثير من تلك الحالات بتسليم الجثث إلى الأهالي، كما أن الأهالي في الغالب يخافون من الذهاب لاستلام جثث أقربائهم أو حتى أغراضهم الشخصية من المشافي العسكرية؛ خوفاً من اعتقالهم.



كما أن أغلب الأهالي الذين نتواصل معهم أو يتواصلون معنا يؤكدون أن أقرباءهم كانوا في صحة جيدة لحظة اعتقالهم، ولم يكن المرض أبداً هو المسبب للوفاة.

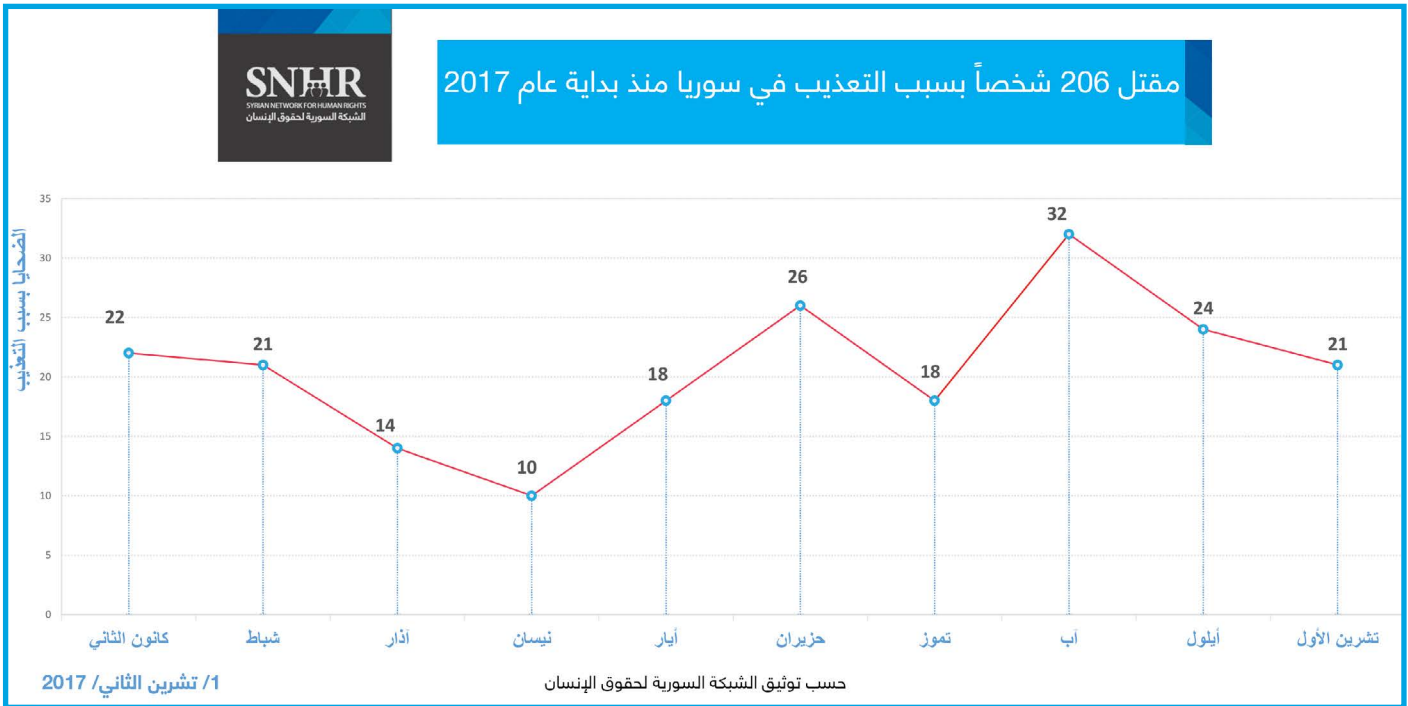
بناء على كل ذلك تبقى الشبكة السورية لحقوق الإنسان تُعاني من صعوبات حقيقية في عملية التوثيق بسبب الحظر المفروض عليها وملاحقة أعضائها، وفي ظل هذه الظروف يصعب تأكيد الوفاة بنسبة تامة، وتبقى كامل العملية خاضعة لعمليات التوثيق والتحقق المستمر، وتظل مثل هذه القضايا مفتوحة، مع أخذنا بالاعتبار شهادة الأهالي، لكن لا بد من التنويه إلى ما سبق.

نرجو الاطلاع على منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا.

ثانياً: الملخص التنفيذي:

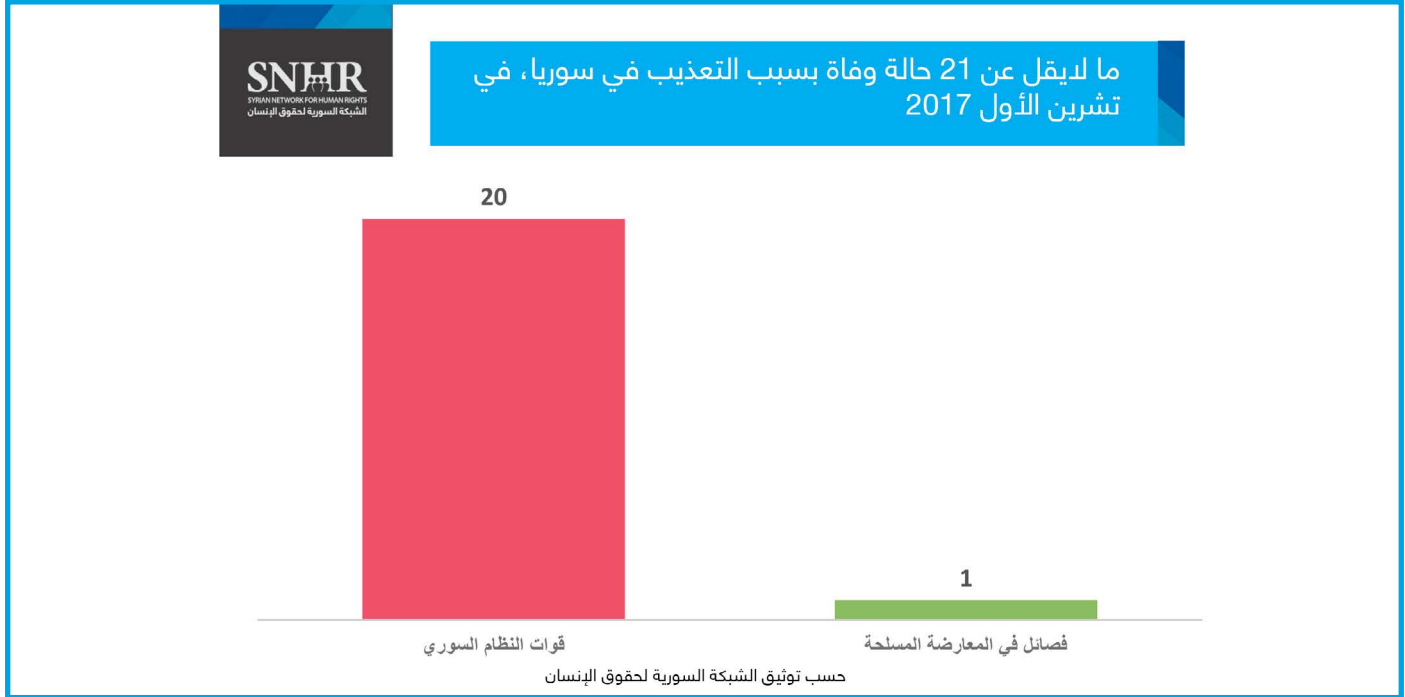
ألف: حصيلة الضحايا بسبب التعذيب في 2017:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان منذ مطلع عام 2017 حتى تشرين الثاني من العام ذاته مقتل 206 شخصاً بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية على يد الأطراف الرئيسية الفاعلة في سوريا.



باء: حصيلة الضحايا بسبب التعذيب في تشرين الأول 2017:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 21 حالة وفاة بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية، في تشرين الأول 2017



يتوزعون على النحو التالي:

ألف: قوات النظام السوري (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الأجنبية الشيعية): 20

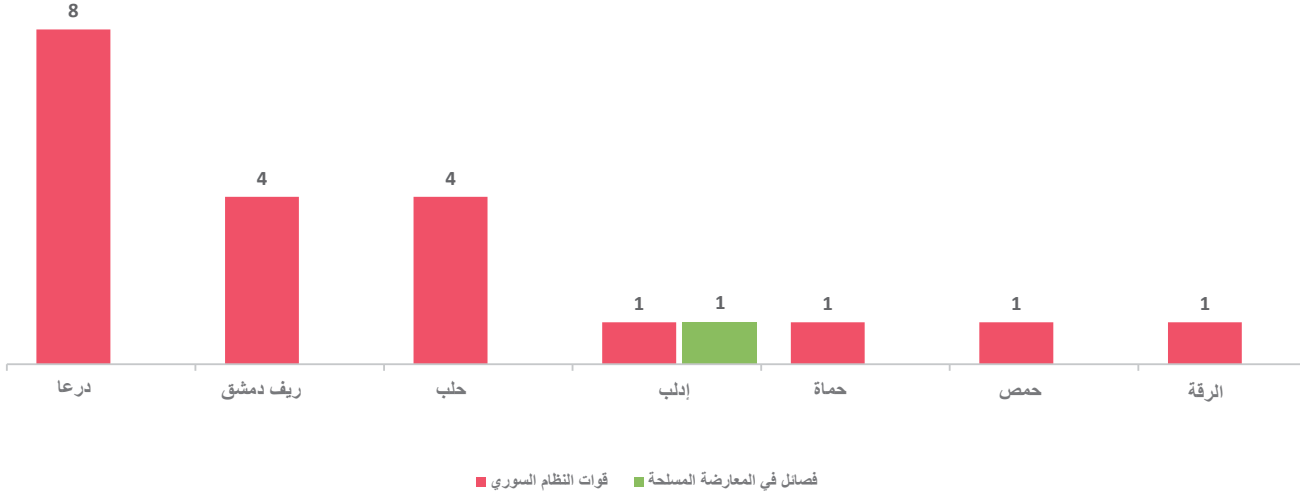
باء: فصائل في المعارضة المسلحة: 1

فيما يبدو أن حالات القتل بسبب التعذيب مستمرة منذ عام 2011 حتى اليوم دون توقف، وهذا دليل واضح على منهجية العنف والقوة المفرطة التي تُستخدم ضد المعتقلين.

محافظة درعا سجلت الإحصائية الأعلى من الضحايا بسبب التعذيب، حيث بلغ عددهم 8 شخصاً، وتتوزع حصيلة بقية الضحايا على المحافظات على النحو التالي: 4 في ريف دمشق، 4 في حلب، 2 في إدلب، 1 في حماة، 1 في حمص، 1 في الرقة.



توزع حصيلة الضحايا بسبب التعذيب في تشرين الأول 2017



أما أبرز حالات الموت بسبب التعذيب في تشرين الأول فهي:
طالبان جامعيان، طالب، مهندس.



الطالب أحمد بجماء الدين

ثالثاً: أبرز حوادث الموت بسبب التعذيب:

الطلاب:

أحمد حسان بجماء الدين، طالب في المعهد الصناعي، من أبناء مدينة تدمر بريف محافظة حمص الشرقي، من مواليد عام 1995، في عام 2014 اعتقلته قوات النظام السوري من مكان وجوده في مدينة حمص، الأحد 15/ تشرين الأول/ 2017، حصلنا على معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز.



الطلاب الجامعيون:



الطالب سامي جاويش

سامي نايف جاويش، طالب في كلية التجارة والاقتصاد بجامعة تشرين في مدينة اللاذقية، من أبناء مدينة الرقة، من مواليد عام 1996، الثلاثاء 2/ آب/ 2016 اعتقلته قوات النظام السوري من مكان وجوده في مدينة اللاذقية، السبت 7/ تشرين الأول/ 2017، حصلنا على معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب بتاريخ الأربعاء 17/ أيار/ 2017 داخل فرع فلسطين أحد مراكز الاحتجاز.

صلاح الدين الأحمد، طالب في كلية العلوم بجامعة حلب، من أبناء حي بستان القصر شرق مدينة حلب، من مواليد عام 1991، في عام 2013 اعتقلته قوات النظام السوري من مكان وجوده داخل جامعة حلب، الثلاثاء 17/ تشرين الأول/ 2017، حصلنا على معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب يوم الخميس 13/ تموز/ 2017 داخل أحد مراكز الاحتجاز في مدينة دمشق.



المهندس علاء الشواف

المهندسون:

علاء محمد الشواف، مهندس، حاصل على إجازة في هندسة الاتصالات، مسعف لدى مستوصف حي الصاحور شرق مدينة حلب، من أبناء مدينة الباب بريف محافظة حلب الشرقي، في كانون الأول/ 2016 اعتقلته قوات النظام السوري أثناء مروره على أحد نقاط التفيش التابعة لها في حي جبرين شرق مدينة حلب، الخميس 19/ تشرين الأول/ 2017 حصلنا على معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب في كانون الأول/ 2016 داخل أحد مراكز الاحتجاز.



رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أن سقوط هذا الكم الهائل من الضحايا بسبب التعذيب شهرياً، - وهم يشكلون الحد الأدنى الذي تمكناً من الحصول على معلومات عنه-، يدل على نحو قاطع أنها سياسة منهجية تنبع من رأس السلطات الحاكمة، وأن جميع أركان النظام على علم تام بها، وقد مورست ضمن نطاق واسع أيضاً فهي تُشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.

مارست فصائل في المعارضة المسلحة أفعال التعذيب، وهي تُشكل جرائم حرب.

التوصيات:

إلى مجلس الأمن:

1. يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية.
2. يجب فرض عقوبات على جميع القادة من مختلف الأطراف، الذين ثبت تورطهم في عمليات التعذيب، التي تخالف القانون الدولي الإنساني، وتخالف قرارات مجلس الأمن بشأن سوريا وبشكل خاص القرار رقم 2042 والقرار رقم 2139.
3. يجب إلزام الحكومة السورية ومختلف الأطراف الأخرى بالتعاون الكامل مع لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان، للتحقيق في عمليات التعذيب داخل مراكز الاحتجاز.
4. السماح لمنظمات حقوق الإنسان المستقلة بالوصول إلى أي مكان داخل سوريا.

إلى الطرف الضامن الروسي:

- يتوجب ردع النظام السوري عن إفشال اتفاقيات خفض التصعيد، وعدا ذلك فسوف يُقرأ على أنه مجرد تبادل أدوار بين النظام الروسي من جهة والحلف السوري/ الإيراني من جهة ثانية.
- البدء في تحقيق اختراق في قضية المعتقلين عبر الكشف عن مصير 76 ألف محتفٍ لدى النظام السوري.

شكر وعزاء

خالص الشكر للأهالي والشهود والنشطاء الذين ساهموا بشكل فعال وخالص العزاء لأهالي وأقرباء الضحايا.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

